

مؤتمر بيت الصحافة السنوي "الحريات الإعلامية... والانتهاكات"

ورقة عمل

دور الإعلام الاجتماعي في رصد الانتهاكات، توصيات ونصائح

إعداد

محمود الزنط – استشاري الإعلام الاجتماعي والمناصرة

2019

تقديم

إذا كنت تبحث/ي عن سبب كتابة هذه المداخلة أو الاهتمام الكبير الذي تحظي به شبكات التواصل الاجتماعي في فلسطين وخارجها، فهناك الكثير من حلقات النقاش، المؤتمرات، الدراسات، الحوارات حول هذه المنصات، الأمر بسيط جداً فقط يمكن أن نجيب عن سبب وجود 4.4 مليار مستخدم لشبكة الإنترنت حول العالم وفق أحدث التقارير التقنية، منهم 3.3 مليار تقريباً يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي الأمر إذاً يتجاوز فكرة ظاهرة أو تقنية هنا أو هناك .

إن الآراء والأفكار المعدة داخل ورقة العمل تعبر فقط عن معدّها وليس عن آراء مؤسسة بيت الصحافة.

في عالمنا اليوم تُشكل شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية وارتباطاً متزايداً في تكوين السلوك الشخصي أو العمليات التجارية، الحكومية، الحراك الاجتماعي أو التعبير عن المشاعر. كل يوم يزيد ارتباطنا بشبكات التواصل الاجتماعي التي تجاوزت جغرافيا معينة أو طبقة اجتماعية ما ، لقد اجتازت قوة السياسية أو الدولة لتشكّل أكبر التجمعات في أكبر القارات فهناك على سبيل المثال 2.2 مستخدم نشط في شبكة فيسبوك شهرياً و 1.4 مستخدم نشط يومياً فقط في فيسبوك وهناك خمس أعضاء جدد في العالم الأزرق كل ثانية لكم أن تتخيلوا كيف ينمو هذا العالم الافتراضي ويتحرك باتجاه الاستحواذ على كل ما حوله من أدوات.

أنت تعبر عن مشاعرك ورأيك ومنتجك بمنتهى البساطة وكذلك الأمر تستقبل وترى الكثير من آراء الآخرين ومنتجاتهم مواقفهم وتعليماتهم عند وجودك في أحد منصات التواصل، وكذلك يمكن أن ترى كيف يرحل يوماً الكثير من عمالقة السياسة والرأي وحتى المؤسسات الإعلامية الكبرى والحكومية أيضاً لتجد لها موطئ قدم في تلك الشبكات وتبدأ بإرسال مواقفها ومنتجاتها، الجميع إذناً هنا في تلك الشبكات؛ السياسي والحكومة والإعلامي والطاهي والمؤسسات الأهلية والفنان والباحث عن عمل وصانع المعرفة .

المنافسة شرسة لكسب ثقة سكان تلك الشبكات فكل يوم يعمل آلاف منشئي المحتوى والمبدعين في عرض رسائلهم كل يوم رسالة (بوست) ، تغريدة ، فيديو أو تدوينة بقلب جديد بمحتوى مختلف بطرق إبداعية، العالم يسير بسرعة كبيرة ويحاول يوماً أن يبتكر الجديد، جهد متسارع وكبير عبر هذه الشبكات، يثبت أنها قادرة على توليد شعور لتحب شيئاً ما أو تكرره أو تدفعك لأن تشتري سلعة أو خدمة في أي مكان، وكما نجحت تلك الشبكات أن تكون أدوات مؤثرة وسبابة في التعبير أو التأثير؛ لتغيير سلوك معين والقضاء على ظاهرة أو رفع وعي جمهور ما تجاهها، الأمر ليس منتجات أو تعليمات فقط فهي أداة مزدوجة التأثير، أنت ملقوّ وفي نفس الوقت صانع للمحتوى وناقل للفكرة سواء كنت فرداً أو جهة منظمة أو جماعة، فشبكات التواصل تتسع للجميع .

شبكات التواصل ورصد الانتهاكات

الطفرة في الاستحواذ والاستخدام في العالم والعالم العربي وفلسطين واضحة، في زيادة حصة شبكات التواصل من سلوك المواطنين واهتمامهم، وهي فرصة أيضاً إذا ما تطرقنا إلى التعبير عن الرأي أو الحديث عن ظاهرة معينة أو سرد قصة ما، وإيصال أفكارنا سواء على المستوى الداخلي أو إلى الآخر في أي مكان في العالم سواء كنا متواجدين كأفراد أو مؤسسات باختلاف مستوياتها.

المنصات الاجتماعية نسفت فكرة الرسالة أو الفكرة الواحدة الموجهة أو الأداة الجامدة ذات الاستخدام الواحد، فالיום يستطيع أي مستخدم أن يقيم الواقع ويسلط الضوء على أي قضية أو انتهاك، ويبيدي رأيه أو يوثق ذلك فقط من خلال هاتفه المحمول من خلال صورة، أو فيديو أو نص .

لقد شكلت منصات التواصل الاجتماعي فرصة كبيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء وحتى المواطنين العاديين في المشاركة في رصد الانتهاكات المتعلقة بالمواطن وتوثيقها سواء على المستوى السياسي أو الأمني أو على مستوى الخدمات العامة والأساسية في مجتمع ما، ما حققته الشبكات هنا يرتبط بدورها وطبيعتها تكوينها، فالإتصال لم يعد باتجاه واحد، وصانع المحتوى لم يعد واحداً فنحن نرى كل يوم الكثير من الصور أو مقاطع الفيديو التي تعرض موقفاً ما أو تظاهرة هنا أو اعتداء لأجهزة الأمن أو قوات الاحتلال أو شبهة فساد في جانب معين، كل يوم يكبر استخدامنا ومتابعتنا، وكذلك الأمر كل يوم نرى المزيد من تلك الانتهاكات تعرض على شبكات التواصل بشكل مفتوح .

هذا يعطينا إشارة تنبيه لمدى مساهمة تلك الشبكات في مجال حيوي وهو رصد الانتهاكات وتوثيقها، وهي لا تنتهي في عالمنا العربي وفي فلسطين أيضاً فنحن نواجه احتلالاً عنصرياً بممارساته ونعاني من إفرازات انقسام سياسي في الأراضي الفلسطينية، يلقي بظلاله على الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

إن الآراء والأفكار المعدة داخل ورقة العمل تعبر فقط عن معدّها وليس عن آراء مؤسسة بيت الصحافة.

إذاً شبكات التواصل الاجتماعي اليوم هي شريك في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الانسان في كل مكان في هذا العالم، وتساهم بشكل كبير في إشراك الجميع في تلك العملية، وتوفر التقنيات البسيطة لتحقيق ذلك، وهذا انعكس أيضاً على أدوار المدافعين والمنظمات الحقوقية بشكل إيجابي لأنها ببساطة ساهمت في تسهيل وصولهم للمعلومة والحقيقة في الكثير من الأحيان، وعنصر هام هنا أنها لم تُعْفِ أحداً من دوره ومسؤوليته فالمستخدم العادي اليوم الذي يحتفل بيوم ميلاده عبر شبكات التواصل، هو ذاته الذي ينقل اعتداء أو اعتقالاً أو هدم منزل أو حادثة تحرش على نفس الشبكة وبفلس الهاتف المحمول .

ماذا تحقق الشبكات في رصد الانتهاكات ؟

تعد عملية توثيق واقع حقوق الإنسان والحريات جهداً مركباً وشاملاً، يهدف بجوهره إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها، كما ويهدف إلى كشف الحقائق تمهيداً لمساءلة المنتهكين ومحاسبتهم وإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة، كذلك يهدف التوثيق إلى إثبات وقوع أنماط من الانتهاكات، ما يعني ووقوف سياسة مدروسة خلف تلك الانتهاكات، فالتوثيق الذي يثبت وقوع انتهاك ما في عدة أماكن وبصورة متكررة يساعد على إثبات أن الانتهاك هو نمط وليس حدثاً معزولاً لأي سبب كان.

وبطبيعة الحال فإن بناء أرشيف حول حالة حقوق الإنسان من أهم أهداف التوثيق، بحيث يتم استخدام هذا الأرشيف فيما بعد لإعداد دراسات، ومدخلات، وأبحاث، ناهيك عن كون ملفات الجرائم التي تم إعدادها من خلال عملية توثيق مهنية قد يتم اللجوء لها ولو بعد مرور سنوات طويلة بعد حدوث الانتهاك.

وعلى الرغم من أنه في كثير من الأحيان يصعب تصور إمكانية محاسبة مرتكبي الجرائم بعد وقوعها، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت إمكانية ملاحقة ومحكمة بعض مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة ولو بعد حين، ومن هنا فإن عملية التوثيق التي تجرى بشكل مهني تشكل القاعدة الذهبية لعمل حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار ووفق ما سبق فإن شبكات التواصل الاجتماعي بنشاطها وأدواتها تساهم في توثيق واقع حقوق الإنسان وتوثيقه وفق مجموعة من الأدوار أو المستويات من أبرزها:

- **الرصد :** فهي تساهم في مراقبة الميدان وترصد التغيرات بشكل لحظي في أي جانب من الجوانب الأمر الذي يساهم في عملية الرصد المبكر للانتهاكات .
- **التوثيق :** فهي توفر أرشيفاً غنياً ودائماً غير قابل للضياع بوسائط مختلفة من صور وفيديو، يساهم في بناء أرشيف حالة حقوق الإنسان بشكل تفاعلي .
- **التفاعل :** فهي توفر مساحة مرنة لقياس رأي الجمهور والنخب وتقييمهم لواقع الانتهاك وأبعاده، بدون اللجوء لتنفيذ لقاءات أو اجتماعات وورش عمل حول ذات القضية .
- **المساءلة :** يساهم فضح الانتهاك في الإسراع في خلق ردة فعل من المنتهك سواء كان جماعة أو جهازاً حكومياً وهذا بدوره يساهم في معالجة تلك الانتهاكات بشكل أو بآخر .

ما هو واقع النشاط والسلوك على شبكات التواصل ؟

الشبكات كما ذكرنا لها أهمية كبيرة في دعم حالة حقوق الإنسان ومساحات أخرى إيجابية، وهذا ما يعمل على تحقيقه العديد من النشاط والفاعلين في هذا المجال في العالم وفلسطين، ولكن هل بهذه البساطة؟ بالتأكيد لا هذه الحرية لا تبدو مطلقة، فبحسب آخر تقرير لـ"فريدم هاوس"، وهي منظمة حقوقية أمريكية حول حرية الإنترنت، فقد جاء في التقرير الذي شمل تقييم 88% من مستخدمي الإنترنت في العالم، أن 35% منهم لا يتمتعون بالحرية المطلقة، مقابل 29% لديهم حرية جزئية و24% يتمتعون بالحرية الكاملة. وأشار التقرير إلى أن حرية الإنترنت تراجعت للعام السادس على التوالي؛ بسبب ازدياد عدد الحكومات، التي تستهدف تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، في خطوات للحد من الانتشار السريع للمعلومات، تحديداً خلال المظاهرات المناهضة للحكومة. ولم تسجل إلا 14 دولة فقط تحسناً إجمالياً، كما شملت الدراسة دول المنطقة العربية التي تواجه تحديات كبيرة على مستوى حرية التعبير في المنطقة العربية.

وشدد التقرير على أن القيود على شبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات التواصل الإلكترونية، هي تهديد واضح لحق المستخدمين الأساسي، بالنفاذ إلى الإنترنت لا سيما أن مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، كان قد صادق على قرار

إن الآراء والأفكار المعدة داخل ورقة العمل تعبر فقط عن معدها وليس عن آراء مؤسسة بيت الصحافة.

تاريخي في يوليو 2016، لتعزيز حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وحمايتها، باعتبار ذلك حقاً من حقوق الإنسان. وطالب القرار الدول والهيئات الأخرى بمنع التشويش والإغلاق المتعمد لخدمات الإنترنت.

إذاً الشبكات الاجتماعية أظهرت صراعاً من نوع آخر مع أنظمة الحكم في العالم، أنت تتحدث ولكن هناك من يراقبك ويحاول التضييق عليك، الأمر هنا نافذة مفتوحة ولكن هناك من يحاول أن يغلقتها سواء كانت أنظمة حكم أو تحدياً من نوع آخر فهناك من يستغل هذه النافذة لنشر العنف أو التطرف مثلاً، يضم آخرين لهم دوافعهم وأسبابهم للتواجد على هذه المنصات.

وفلسطينياً وفق تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للعام 2018 سجلت الهيئة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي للمواطنين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تضمنت الشكاوى (1721) ادعاء بانتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي، بما يشمل (808) حالات احتجاج تعسفي من مجمل انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي .

وفي ذات السياق عدّ القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية، تهديداً حقيقياً للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية، ولحرمة الحياة الخاصة للمواطنين، ومخالفة جوهرية للقانون الأساسي المعدل، وللاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين. وقد تلقت الهيئة (67) شكوى، بواقع (67) انتهاكاً مست بحرية الرأي والتعبير، (37) شكوى منها في الضفة الغربية و (30) شكوى في قطاع غزة. توزعت الشكاوى الواردة في الضفة الغربية على النحو الآتي: (19) شكوى تتعلق بحرية الصحافة والإعلام، منها (3) شكوى تتعلق بحرية النشر والبيت، و(18) شكوى بواقع (18) انتهاكاً حول استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك". وفي إطار انتهاك الحريات الصحافية، رصدت الهيئة توقيف أو حجز حرية (21) صحافياً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، جاء عدد منها على خلفية الانقسام السياسي، وقد ألفت هذه الاعتقالات التي مست بحرية الرأي والتعبير بظلالها السلبية على العاملين في المجال الإعلامي، وشكلت حاجساً للعديد منهم، حال دون قيامهم بنقل الأحداث بحرية؛ وذلك خوفاً من الملاحقة والاعتقال وهذا مؤشر خطير حول حجم التضييق الذي يتعرض له النشطاء والمواطنون والإعلاميون ومرتادو شبكات التواصل الاجتماعي في ممارسة نشاطهم الرقمي .

وفي اتجاه آخر فلسطينياً فنحن جميعاً نواجه انتهاكات يومية من قبل الاحتلال الاسرائيلي، تستهدف نشاطنا الرقمي وطبيعية وجودنا كفلسطينيين فعلى سبيل المثال هناك منشور تحريضي كل 66 ثانية، وإن عدد المنشورات التي تضمنت دعوة لممارسة العنف وتعميماً عنصرياً وشتائم ضد الفلسطينيين في 2018 كانت 474,250 منشوراً (في 2017 كان العدد 445,000)، وكذلك بأنه 1 من أصل 10 منشورات عن العرب تحتوي على شتيمة أو دعوة لممارسة العنف ضد الفلسطينيين (في 2017 كان 1 من أصل 9). وذلك وفق تقرير مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية 2018

حرية الرأي ورصد الانتهاكات ودعم الحالة الحقوقية والمنصات الاجتماعية لها علاقة مركبة، ولكن يجب التأمل جيداً فيما كفلته جملة حقوق الإنسان والتحديات التي يواجهها هذا الحق عبر الشبكات الاجتماعية من أنظمة الحكم والقيود التي تفرضها، وتطرقنا لها سابقاً، ونقطة أخرى هي صعوبة ضبط سلوك المستخدمين بحيث يحفظ على حريات الآخرين وعدم استخدام تلك المنصات لبعض الأشرار في هذا العالم، الأمر هنا يشغل بال الكثيرين ويفرض استحقاقات على الكثير من المبادرين والجماعات والهيئات باتجاه دور أكبر لتعزيز الوعي بالممارسات الأفضل وتقنيات بناء الخطاب المحايد البعيد عن التعصب والعنف وتعزيز تقبل الآخر .

ماذا نريد لتعزيز دور الإعلام الاجتماعي في رصد الانتهاكات ؟

عندما نتحدث عن قوة أدوات الإعلام الاجتماعي وقوة الشباب والمجتمع الحيوي في استثمار موارده، يجب العمل بشكل جدي على تعزيز دور تلك الأدوات في دعم الحالة الحقوقية ورصد أي انتهاك في هذا السياق؛ لردع مرتكبيه وتعزيز مبدأ المواطن فإتينا نحتاج إلى العمل بشكل جدي على النقاط التالي :

- توفير برامج بناء القدرات لنشطاء الإعلام الجديد و الشباب تحدياً حول مهارات الاستخدام الفعال لتلك الشبكات في رصد الانتهاكات وتوثيقها .
- رقمنة أدوات العمل في مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً المؤسسات الحقوقية لضمان تحديث أدواتها لتوفير الوقت والمال وتعزيز حداثة أدواتها .

إن الآراء والأفكار المعدة داخل ورقة العمل تعبر فقط عن معدها وليس عن آراء مؤسسة بيت الصحافة.

- توفير برامج بناء القدرات حول حرية الرأي والتعبير والقضايا الرقمية لضمان زيادة معارف النشطاء والفاعلين في المجتمع المدني .
- تمكين المجموعات المحلية من المدافعين عن حقوق الإنسان من تقنيات الرصد وتوثيق الانتهاكات من خلال الأدوات الرقمية .
- الضغط من أجل تحسين المنظومة القانونية الفلسطينية المقيدة لحرية حركة النشطاء والإعلاميين باستخدام الإعلام الجديد وفي مقدمته قانون الجرائم الالكترونية .
- تحديث أدوات الشبكات والمؤسسات الإعلامية والانتقال للإعلام الاجتماعي لمواكبة التطور في عالم الإعلام والعمل بمتطلبات العصر الحالي .

إن الآراء والأفكار المعدة داخل ورقة العمل تعبر فقط عن معدها وليس عن آراء مؤسسة بيت الصحافة.